

مذكرة عامة عدد 21 لسنة 2004

الموضوع : شرح أحكام الفصل 37 من القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 المتعلق بقانون المالية لسنة 2004 الخاصة بإخضاع الإطارات الخارجية من مطاط للمعلوم على الإستهلاك في صورة توريدها مركبة ضمن عجلات كاملة .

وفقا لأحكام الفصل الأول من القانون عدد 62 لسنة 1988 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الإستهلاك ولأحكام الجدول الملحق بالقانون المذكور تخضع للمعلوم على الإستهلاك بنسبة 30% عمليات توريد الإطارات الخارجية من مطاط ذات وزن يفوق 2 كلغ باستثناء الإطارات من مطاط المعدة للطائرات أو للإستعمال الفلاحي المدرجة بالعدد م 40.11 من تعريفه المعاليم الديوانية عند التوريد .

في حين لا تخضع للمعلوم على الإستهلاك الإطارات المطاطية المذكورة في صورة توريدها مركبة ضمن عجلات كاملة .

وبهدف وضع حدّ لهذه الوضعية ، نصّ الفصل 37 من القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 المتعلق بقانون المالية لسنة 2004 على توسيع مجال تطبيق المعلوم على الإستهلاك الموظف على الإطارات الخارجية من مطاط ليشمل الإطارات المذكورة في صورة توريدها مركبة ضمن عجلات كاملة .

وعلى أساس ما سبق فإن عمليات توريد الإطارات الخارجية من مطاط تخضع للمعلوم على الإستهلاك بنسبة 30% وذلك سواء تمّ توريد هذه الإطارات بصفة منفصلة أو مركبة ضمن عجلات كاملة .

وتتكوّن قاعدة توظيف المعلوم على الإستهلاك بالنسبة لعمليات توريد الإطارات الخارجية من مطاط المركبة ضمن عجلات كاملة من:

- القيمة الديوانية للإطارات المصرّح بها في صورة التصريح بالإطارات المذكورة بصفة منفصلة ،

- أو القيمة الديوانية الجمالية للعجلة في صورة توريد الإطارات المطاطية المعنية بالإجراء مركبة ضمن عجلات كاملة دون التنصيص على سعر الإطارات بصفة منفصلة .

تدخل أحكام الفصل 37 من القانون عدد 80 لسنة 2003 المؤرخ في 29 ديسمبر 2003 المتعلق بقانون المالية لسنة 2004 حيز التطبيق ابتداء من غرة جانفي 2004 ، وذلك تطبيقاً لأحكام الفصل 105 من القانون المذكور .

**المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي**

الإمضاء : محمد علي بن مالك